وان قصد المشارك العمل للمالك بغير الملتزم بجعل او بلا رد
او لنفسه او للعامل او الجميع او لاثنين منهم او لم يقصد شيأ
فللاول فسخه من الجعل وهو النصف منه ان شاركه من ابتدا
العمل سواء قصد نفسه ام الملتزم ام هما ام اطلق وللثالث
اربعة ان قصد نفسه والعامل او العامل والملتزم وللثاني ان
قصد الجميع وليس للمشارك بجعل اي في حال مما ذكر
لتبرعه ولو قال لواحد ان رددته فلك دينار وللاخر ان رددته
ارضيك فرداه فللاول نصف الدينار وللاخر نصف اجرة
مثل عمله ان لم تقصد بعمله الملك او قصد اخذ الجعل منه
فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان اعان احدهم طامعا
بفتح الطاء والمهملة وللاخرين النصف لكل منهما الربع او اعان
اثنين منهم فلكل منهما ربع وعشر من المشروط وللثالث ربعه
وان اعانوا الجميع فلكل منهما الثلث كما لو لم يكن منهم غير من
شرط لاحدهم جعلا مجهولا او لكل من الاخرين دينارا فرده فله
تلك اجرة المثل ولم تسقط المسمى ولو قال ان رددت عبدي فلك
كذا فامر رفيقه برده ثم اعتقد في اثناء العمل استحق كل العمل
وهي كما به العلامة الله تعالى لانه انما [illegible]
[illegible] وظهر [illegible]
[illegible] بقصد المالك
[illegible] عند قصده
فطلع عنده سورة يعمل لمثلها سرور كما لا صار بن مثلا وعمل
له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه فيه الاول ويقسم النقد بالعدد
لزومه وجوازه الى ثلاثة اقسام كما لازم من الطرفين
فطعا كالبيع والاجارة والصلح والسلم والحوالة والمساقاة
والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ولازم من احدهما
فطعا من الاجنبي على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المراة
فطعا ومن جهة الزوج على الاصح وقد ترتب على الطلاق
ليست فسخا ثانيهما لازم من احد الطرفين جايز من الاخر

كالكتابة

والكفالة فانها جايز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية
والوديعة وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولهذا قال ولفسخ
منهما اي من الجاعل والعامل للفسخ قبل تمام العمل لانه
عقد جايز من الطرفين اما من جهة الجاعل فمن حيث انها
تعليق استحقاق بشرط فاشبهت الوصية واما من جهة العامل
فلان العمل فيها مجهول وما كان كذلك لا ينضبط بالزوم كما
في القراض وانما يتصور الفسخ من العامل في الابتداء اذا كانت
معينا بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروعه في العمل
والمراد بالفسخ رفع العقد ورده وخرج بقوله قبل تمام العمل
ما بعده فانه لا اثر للفسخ لان الجعل قد لزم واستقر وعلم من
جوازها انفسخت بموت احد المتعاقدين او جنونه او اغمائه
فتوهمات المالك بعد الشروع في العمل فرده الى وارثه استحق
فسط ما عمله في الحياة من المسمى وان مات العامل فرده
وارثه استحق القسط منه ايضا فان فسخ بنفسه للمفعول
اي فسخه الجاعل او العامل قبل الشروع في العمل او فسخه
العامل بعد الشروع فيه فلا شيء له لانه لم يعمل شيأ في الاولى
ولان احد [illegible]
[illegible] ثانية
[illegible] وقع من
[illegible] وطهر
[illegible] ان خاط بعضه
باختيار
مثلا وقع على الجاهل كلام الصانع وبيع
ملا اذا رد الجاعل في العمل ولم يرض العامل بالرد فله
فسخ لذلك قاله في الروضة واصلها لان الجاعل هو الذي الجاه
الى ذلك قاله في المهمات وقياسه كذلك اذا انقص من العمل
ورد ما نقص فسخ كما سياتي وهو فسخ من المالك لا من
العامل ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيأ ما به فلا شيء
له اذا جاهلا به فكذلك على الاصح وان صح المأذون والراد
بالمسمى اذا كان جاهلا به واستحسنه البغوي وان

Copyright © University